جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة: دكتوراه التاريخ الحديث

المادة: تاريخ الدولة العثمانية

العام الدراسي: ٢٠٢٣/٢٠٢٤

عنوان المحاضرة

التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩م)

مدرس المادة

الاستاذ الدكتور يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني

التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩م):

كان السلطان عبد ا لحميد الثاني يمتاز بالذكاء وحنكة كبيرة وتجربة طويلة الأمد أعطته خبرة كافية في التعامل مع إحداث السياسة المحلية والدولية ، وربما كانت ظروف دولته إبان توليه الحكم ، وواقع الضعف والانهيار الذي كانت تمر به هو الذي جعله يبذل قصارى جهده لتدارك هذا الوضع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأبرزها تحدي الأزمة الاقتصادية والمالية فكانت وقفته المشهودة وفكره النير السبب الرئيس في إنقاذ الدولة العثمانية من الكارثة الاقتصادية والمالية التي كانت تمر بها وإيجاد الحلول السريعة من اجل إخراج الدولة من واقعها الاقتصادي المتدهور .

ان النجاح المبكر الذي حققه السلطان عبد الحميد الثاني في إيجاد الحلول السريعة والكفيلة لمعالجة اثأر الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة التي واجهت الدولة العثمانية منذ مطلع عهده ، ونجح فيما فشل فيه من سبقوه من السلاطين وكبار رجالات الدولة في تبني برنامج إصلاحي واسع النطاق شمل مؤسسات الحكم المختلفة ، من خلال ضغط الإنفاق الخاص والعام وبدا بنفسه وحاشيته وحقق نجاحا كبيرا في ذلك ،اذ خفضت نفقات قصره وحاشيته ،ومؤسسات الحكم الأخرى الى ادني مستوى ،وتم إصلاح الأوضاع المالية وتحسين طرق جباية الضرائب والرسوم والحد من اثأر مظاهر الرشوة في هذا المجال ، ومن خلال تشديد الرقابة وتعيين الإداريين الكفوئين وتعزيز موارد الميزانية العامة وتنويع مصادر دخلها ومحاولة إصلاح وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل ، قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات التي شهدت تطورات كبيرة في عهده .

ان ابرز ابتكار اقتصادي يسجل للسلطان عبد الحميد الثاني ،وكان عاملاً حاسما ومهما في إنقاذ خزينة الدولة من إفلاسها وزيادة مواردها هو تأسيس لما عرف بإدارة الدين العام العثماني ، التي أوكل لها مهمة تنظيم وجباية جميع موارد الدولة ومعالجة أزمة الديون الخارجية ، فنجحت هذه الإدارة في تخفيض نسبة الدين العام والحد من زيادتها ،الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة موارد الدولة وتحسين طرق جبايتها ،وإعفاء جزء كبير من ديون الدولة العثمانية المستحقة عليها لدائنيها من الدول الأجنبية ،وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في

بعض المشاريع الاقتصادية العثمانية المهمة ، وبذلك قدم السلطان خدمة جليلة للدولة على الصعيد المالي والاقتصادي .

وتبدو براعة السلطان عبد الحميد الثاني وقدراته الاقتصادية ، عندما ألزم مجلس إدارة الدين العام على اقتسام فائض إيراداته المالية مع الحكومة العثمانية بموجب المرسوم الإضافي في عام ١٩٠٣م، اذ لم يكن سابقا للحكومة العثمانية نصيبا من فائض الدخل المتحصل من قبل المجلس الذي تضاعفت كثيرا بعد مرور عشرين عاماً على بدأ إعماله في عام ١٨٨٢م.

وهكذا أثبتت مجريات الإحداث التاريخية ، ان السلطان عبد الحميد الثاني مصلح من الطراز الأول ، فقد بلغت إصلاحاته الذروة ، فتمكن ان يوقف التدهور المالي و الاقتصادي الذي ساد الدولة العثمانية ، وقام بعملية إصلاحات شاملة ومتنوعة ، من اجل الارتقاء بالجانب الاقتصادي والخدمي في الدولة ، وشملت إصلاحاته ، النهوض بالزراعة وتحديث الصناعة وتنشيط التجارة وإصلاح الوضع المالي ، والاهتمام بالنظام القضائي والتعليم المدني والفنني والعسكري ، وتأسيس جامعة استانبول والاهتمام بالصحة العامة ،وطرق المواصلات الحديدية والبرقية والبريدية والبحرية ،وقد أثبتت هذه الإصلاحات ان السلطان عبد الحميد الثاني ، كان مصلحاً قديراً وإداريا بارعا وحاكما ناجحا عارفاً بشؤون الحكم .

ومن ابر التحديات الخارجية التي واجهت السلطان عبد الحميد تحدي الحرب الروسية ١٨٧٧–١٨٧٨م، واستمرار الاضطرابات في البلقان واحتلال بريطانيا لقبرص ومصر ، واحتلال فرنسا لتونس وضم الروملي الشرقي الى بلغاريا ، والحرب العثمانية –اليونانية وتفاقم الأزمة الارمنية .

واجه الســـلطان عبدالحميد الثاني منذ توليه الحكم في ٣١ آب ١٨٧٦م تحديات داخلية جمه كادت أن تقضي على كيان الدولة العثمانية وفي مقدمتها تحدي الأزمة الاقتصادية والمالية، لولا براعته وحنكته السياسية والإدارية، إذ تعرض السلطان عبدالحميد الثاني في بداية حكمه إلى استبداد الوزراء واشتداد سياستهم التغريبية بقيادة جمعية العثمانيين الجدد، والتي كانت تضـــم النخبة المثقفة التي تأثرت بالغرب ونجحت الأيادي الماسونية، في تجنيدها لخدمة أهدافها، ومحاولة أعضاء هذه الجمعية فرض الدستور (القانون الأساسي) على الســلطان وضــرورة تطبيقه واطلاق الحريات العامة، وبين الســلطان عبدالحميد الثاني بان موقفه ليس دائماً بالضد من الحكم الدستوري، فالظروف التي كان يحكم فيها وأوضاع دولته

الصعبة كانت لا تتفق مع فرض الدستور ومنح الحريات.

مرَّ السلطان عبدالحميد الثاني أبان عهده بظروف صعبة وازمات شديدة، وتآمر دولي عالمي على الدولة العثمانية من الداخل والخارج، فشرع في إصلاح أوضاع الدولة على وفق التعاليم الإسلامية لمنع التدخل الأوربي في شؤون دولته وحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية، وقاوم جميع الاتجاهات المخالفة للحضارة الإسلامية المجيدة في ولايات الدولة، واستطاع وهو على حق، أن يشكل جهازاً استخبارياً قوياً لحماية الدولة من الداخل وجمع المعلومات عن اعدائه في الخارج، واهتم بفكرة الجامعة الإسلامية وحقق من خلالها نتائج عظيمة، عبرَّ فيها عن ثقته بوحدة العالم الإسلامي، واهتز الأوربيون من هذا الفكر الاستراتيجي العميق الذي كان يملكه السلطان مما دفعهم بالعمل على تفكيكه.

ان من التحديات الخطيرة التي واجهت حكم السلطان عبدالحميد الثاني واثبت عن طريقها مدى وطنيته وحبه لأرضه، وحرصه على وحدة أراضي الدولة العثمانية كافة، هو اتخاذه التدابير اللازمة في سبيل عدم بيع الأراضي لليهود في فلسطين، وعمل جاهداً على عدم إعطاء أي امتياز لهم وللحركة الصهيونية، ورفض بشدة الانحناء لإغراءات هذه الحركة مقابل تنازله عن أرض فلسطين، فأمتنع فنال جزاء موقفه المشرف هذا، ان خسر عرشه ودولته، لكن لم يخسر شخصيته ومروءته ودينه.

شخصية السلطان عبدالحميد الثاني وحياته الخاصة:

يُعد السلطان عبدالحميد الثاني السلطان الرابع والثلاثين من بين سلاطين الدولة العثمانية، وهو الابن الثاني للسلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م)، ولد يوم الاربعاء ٢١ أيلول ١٨٤٢م، (١٦ شعبان ١٢٥٨هـ)، في ليلة النصف من شعبان بقصر (جراغان) القديم للسيدة تيرموزغان.

وبعد وفاة والدته بمدة وجيزة والتي حزن عليها عبدالحميد حزناً شديداً، كلف ابيه السيدة (برستو) برعايته بعد ان فقد والدته وهو لا يزال طفلاً صغيراً، وتلقى عبدالحميد تعليماً وتربية ورعاية على مستوى عالٍ يليق بعقر الخلافة.

كان لديه شغف كبير بالتاريخ، ولاسيما التاريخ الحديث، فتعلم التاريخ العثماني على يد كاتب الوقائع (لطفي افندي)، وكان يؤمن بأن التاريخ مرأة العبر والعظات، ولهذا السبب كان يأمر بإعداد ملفات خاصة لكل الأحداث التي تقع في عهد سلطنته، وكان يأخذ مشورة رجال العلم والفكر في حله للمشكلات. وعرف عنه احترامه للعلم واهله احتراماً بالغاً، فكان عند ذهابه إلى مكان ما، أو عند عودته إلى القصر يجلس أساتذته الموجودين معه إلى جانبه في عربته الخاصة.

ومن الافتراءات الحاقدة التي الصقت بالسلطان عبدالحميد انه لم يلتق تعليماً جيداً، إلاَّ أنَّه ثمة اتفاقاً في المصادر التاريخية، على ان السلطان تلقى دروسه على ايدي افضل الاساتذة الذين خصصوا له، وانه ايضاً اتم دروسه بحصوله على اعلى التقديرات. فقام بتحصيل علوم عصره مثل الرياضة وركوب الخيل على يد المرّبي محمد صادق أغا والمابينجي (امين السر) عثمان افندي، وتعلم فنون استخدام السلاح والمعلومات العسكرية الأخرى من قبل ضباط ياور السلطان المختلفين، واطلع على تعاليم معظم الطرق الصوفية في عصره.

كان السلطان في الوقت نفسه خطاطاً بارعاً، ونجاراً وكانت لديه ورشة نجارة ومزارع خاصة به، وكانت الاشياء التي صنعها بنفسه من خزائن الثياب الخشبية والمناضد والصناديق تحظى بتقدير اهل الخبرة في ذلك الفن، وكما رعى الأغنام واشتغل بالمعادن، واكتسب الأموال، وانفق ثروته في خدمة الدين والدولة وقدرت ثروته قبل توليه العرش بحوالي مائة الف ذهبية.

ونظراً لذكائه وميوله السياسية، فقد رباه عمه السلطان عبدالعزيز تربية ونشأة حرة واصطحبه معه في رحلاته إلى مصر عام ١٨٦٣م وإلى أوربا عام ١٨٦٧م.

كان السلطان عبدالحميد الثاني يقضي اوقاته الخاصة في دراسة علوم الدين والطبيعة، وكان له شغف خاص بالتجارة وركوب الخيل، واستخدام الاسلحة، وكان واسع الاطلاع مقتصداً على نفسه، كريماً في الخير والاحسان، صاحب رأي مستنير، يتابع دوماً الصحافة المحلية والأجنبية، ويرغب في معرفة كل شيء وتعلمه بشكل جيد، وأتخذ من جده السلطان محمود الثاني مثالاً اعلى له، وتمتع بذكاء حاد وحافظة قوية، فكان لا ينسى الشخص الذي رآه، أو سمع صوته، مهما مرَّ عليه من الزمن وكان غاية في اللطف، يعرف جيداً كيف يستحوذ على قلوب الناس جميعاً.

كان السلطان يمتلك ذكاء خارق، بل حاد الذكاء بشكل يصعب وصفه، وكان يتذكر عند مناقشة شؤون الدولة في حضرته كل ما يتعلق بالأمر، حاضره وماضيه وما وقع قبل عدة سنوات، وما يخص الشؤون الداخلية والخارجية، وكان رجال الدولة يدركون هذه الميزة في السلطان وهم لا يشعرون بالحاجة لأن يأتوا بالدفاتر القديمة للقضية التي يناقشونها معه، وكانوا يقولون: ((على اية حال سيشرح السلطان هذه القضية بتفرعاتها)). وان هذا الذكاء المدهش من قبل السلطان وقدرته في إدارة شؤون الدولة كان له الأثر الكبير في اطالة عمرها.